المشكلة في أميركا ... والخطأ في كندا

كلما حدثت كارثة

يرى الكنديون انهم اصبحوا كبش الفداء الذي يسارع الاميركيون الى اتهامه بالمسؤولية عن اي مشكلة كبيرة يواجهونها سواء تعلق الامر باعتداءات أيلول او العطل الكهربائي الضخم او مرض جنون البقر الى ان يتضح غالبا عدم وجود اي اساس لهذه الاتهامات. وهكذا لم تحتج الولايات المتحدة لاكثر من اربعة ايام من التحقيقات لتعلن الاسبوع الماضي ان بقرتها المصابة بمرض جنون البقر، والتي دفعت بكبار شركائها التجاريين الى فرض حظر على لحومها قادمة "على الارجح" من اقليم البرتا في الغرب الكندي. وقد اكتشفت بالفعل حالة الاصابة الوحيدة بجنون البقر في كندا في ايار الماضي في هذه المنطقة الا ان السلطات الصحية الكندية دعت جارتها الاميركية الى عدم التسرع في الاستنتاجات.

مونتريال (ميدل ايست اونلاين)

وشدد بريان ايفانز كبير الاطباء البيطريين في وكالة مراقبة الاغذية الكندية على "عدم وجود اي ادلة في الوقت الحالي على ان منشأ البقرة المصابة هو كندا."

وتصر كندا التي استغرقت تحرياتها للعثور على منشأ بقرتها المصابة ثلاثة اشهر، على إجراء تحاليل للحمض الريبي النووي (دي.ان.أي) لتأكيد الشكوك الاميركية، وعلى ان تعتمد نتائج هذا التحقيق من قبل فريق من الخبراء الدوليين. ولم يعد الامر غريبا على الكنديين الذين بدؤوا يعتادون رؤية الاميركيين يتجهون الى جارتهم الشمالية ليلقوا عليها مسؤولية مشاكلهم ونكباتهم. ففي اب الماضي، عندما حرم جزء كبير من الشمال الشرقي للقارة الاميركية الشمالية من الكهرباء، لم يتردد رئيس بلدية نيويورك مايكل بلومبيرغ وحاكم الولاية التي تحمل الاسم نفسه جورج باتاكي، في ان يؤكدا علنا ان مصدر العطل في كندا. وتبادل البلدان رفض المسؤولية عن الخطأ لمدة يومين، الى ان اثبت فريق من المحققين الاميركيين والكنديين ان العطل بدأ في احدى محطات اوهايو (شمال شرق الولايات المتحدة).

كذلك لم تعد كندا تعرف ماذا تفعل للقضاء على الحكم السبق الذي يؤمن به قسم كبير من الرأي العام الاميركي، القائل ان الكثير من ارهابيي 11 ايلول دخلوا الولايات المتحدة عبر كندا. وقد اسهم هذا النبأ الخاطئ الذي نشره غداة الاعتداءات العديد من كبرى الصحف الاميركية، في ان يعزز صورة كندا لدى واشنطن، على انها "منتج للارهابيين"، الامر الذي اغضب الحكومة الكندية كثيرا. وهكذا، وبعد ان طفح به الكيل من سماع سناتور نيويورك هيلاري كلينتون يلقي الاتهامات جزافا على كندا، انتهز نائب رئيس الوزراء انذاك جون مانلي فرصة لقاء مع زوجة الرئيس الاميركي السابق بيل كلينتون، ليسألها علنا عن "مصدر معلوماتها"، مع العلم انه هو نفسه لم يعلم بها، كما لم تعلم بها الاستخبارات الكندية. ومنذ عام اطلق مكتب التحقيقات الفدرالي حملة بحث عن خمسة ارهابيين شرق اوسطيين شارحا بالتفصيل كيفية دخولهم الى الولايات المتحدة عن طريق كندا، قبل ان يعترف في النهاية بان هؤلاء الاشخاص الغامضين ليس لهم اي وجود. وعندما اتهمت هيلاري كلينتون من جديد كندا بالتراخي على حدودها، طالبتها الحكومة الكندية باعتذارات. وكثير اما تتهم كندا، التي تقل فيها تكاليف المعيشة عن الولايات المتحدة، باذكاء المنافسة غير الشريفة سواء من قبل شركات الدواء الكبرى او نقابات هوليوود. وتمارس شركات الدواء الاميركية ضغوطا على الادارة الاميركية لمنع استيراد الادوية الرخيصة من كندا، كما تطالب بعض الولايات الاميركية. ومن جهته وعد حاكم كاليفورنيا الجديد النجم السينمائي السابق ارنولد شوارزنيغر نقابات هوليوود بمنع تصوير الافلام في استوديوهات كندا. وحتى فيلم الرسوم المتحركة "ساوث بارك" جعل من هذا الموضوع اغنية يقول مطلعها: اذا كان ابنائي غير مهذبين "فان الخطأ يقع على كندا."

طريق إلى حياة أفضل

أندرو ناتسيوس
مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

لقد تغيرت أفغانستان عما كانت عليه عندما زرتها قبل حوالى عامين، عقب إلحاق القوات الأميركية بمساعدة الحلفاء البريطانيين والأفغان الهزيمة بنظام طالبان والإرهابيين الملتمين إلى شبكة القاعدة الذين اختطفوا شعباً أبياً عريقاً. وقد أوكل إلينا الرئيس بوش آنذاك مهمة شكلت تحدياً هي إكمال إعادة بناء أكثر طرق أفغانستان حيوية، الطريق الذي يربط بين أكبر مدينتين في البلد، بحلول نهاية العام 2003.

وقد عدت إلى أفغانستان هذا الشهر لأقف على طريق واسع بعث مجدداً وتم تعبيده بمساعدة مالية من الولايات المتحدة واليابان، ونتيجة عمل شركات بناء هندية وتركية إلى جانب وزارة الأشغال العامة الأفغانية. ويمتد هذا الشريط الأسفلتي الجديد مسافة أربعمئة وتسعة وثلاثين كيلومتراً، واصلاً العاصمة كابول بمدينة قندهار في الجنوب الشرقي. وأقول إن الطريق بعث مجدداً لأنه كان قد شق أول مرة، بمساعدة أميركية، قبل خمسة وثلاثين عاماً. وسيمتد، بعد أن ينتهي العمل في المرحلة الثانية، مرة أخرى على طول المسافة من كابول وقندهار إلى هرات في الغرب.

وقد تم إنهاء المرحلة الأولى من الطريق بفضل شجاعة العديد من الأشخاص الذين قاموا بإزالة الألغام، وتمهيد وتعبيد الطريق، وحماية العمال، وتحدي التهديدات التي أطلقتها فلول طالبان لوقف العمل في تشييد الطريق. ويشكل هذا الطريق رمزاً لإحياء أفغانستان كدولة مستقلة حرة صديقة للدول المجاورة لها. ولكن الطريق أكثر من مجرد رمز. فهو يتيح للنساء الوصول إلى طبيب لولادة أطفالهن، ويوصل التلاميذ إلى المدارس، ويساعد المزارعين في تسويق غلالهم.

وأثناء الاحتفال بانتهاء العمل في الطريق الرئيسي السريع، كان بعض الأفغانيين يتوجهون إلى كابول للاشتراك في اجتماع اللويا جيرغا (مجلس أعيان القبائل)، وهو الاجتماع الذي عقد لإقرار أساس لحكومة جديدة. وقد ساعدت المعونة الأميركية حكومة الرئيس حميد كرزاي على إعداد الترتيبات للويا جيرغا ونشر نسخ عن مسودة الدستور. وقد أصبحت الوزارات الأفغانية تؤدي مهماتها بموظفين يتمتعون بالتدريب الجيد بشكل متزايد ويشرفون على الميزانية ويوجهون تبرعات المانحين (إلى البرامج التي تحتاجها). وقد أدخلوا الإصلاحات على وزارة الدفاع، وبدأوا في تشكيل جيش، وعينوا مسؤولين جدداً محل الحافظين والموظفين المحليين المتمردين.

كما أصبح لدى الأفغانيين قانون مصرفي جديد، وعملة جديدة حافظت على قيمتها، وهم يعكفون حالياً على وضع قانون استثمار جديد. هذا علاوة على كونهم يقومون بإعادة بناء المنازل والمجتمعات المحلية، وإرسال أولادهم وبناتهم إلى المدارس، وإعادة تشكيل الاقتصاد الزراعي. وهم يقومون بهذا على الرغم من الهجمات التي تشنها القاعدة وأمراء الحرب والمجرمون العاديون الذين يحاولون تقويض حكومة السيد كرزاي وزعزعة استقرار البلد.

وبالإضافة إلى مشاريع البناء، قمنا بتدريب مئات الأشخاص في البنك المركزي وساعدنا في وضع نظام لتحويل المال إلى كل محافظة ومقاطعة، وإلى الخارج. وقد عملت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة المالية الأميركية مع وزارة المالية الأفغانية، لتحسين جمع الرسوم الجمركية وإصلاح إدارة الجمارك. وتعمل الوكالة حالياً مع وزارة التجارة الأفغانية على تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص. كما أننا نساعد في وضع استراتيجية للتصدير، وتطوير الفرص المتاحة لمؤسسات الأعمال التي تملكها نساء، وتعد للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

وتشتمل الميزانية الإضافية البالغة 87 مليار دولار، التي وقع عليها الرئيس بوش في السادس من تشرين الثاني الماضي، على مبلغ 925 مليون دولار مخصص لمواصلة إعادة بناء أفغانستان. وكما قال الرئيسان بوش وكرزاي في بيان مشترك في العام الماضي، "إن قيام أفغانستان آمنة مستقرة تربطها علاقات سلام مع جيرانها، عامل أساسي في تحقيق أهدافنا المشتركة." وبشكل الطريق الرئيسي الجديد الذي انتهينا من تشييده رسمياً في السادس عشر من كانون الأول خطوة رئيسية في ذلك الاتجاه.

عن: الوول ستريت جورنال
24 كانون الأول 2003

العودة إلى المسار السوري

الثمن معروف وإسرائيل تتجنبه بقوّة

وضعت تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي، اريييل شارون، في جلسة الحكومة، الاسبوع الماضي، حدًا لتكهنات صحافية ذهبت بعيداً في تقدير حجم التجاوب الاسرائيلي مع ما اعتبر "مبادرة سلام"، من طرف الرئيس السوري، بشار الأسد. فقد أكد شارون في هذه الجلسة أنه لا ينبغي لاسرائيل أن تخرج عن طورها جراء "المبادرة السورية" وأنه في حالة تجدد المفاوضات مع سوريا فانها يجب أن تبدأ من نقطة الصفر، نافياً الأنباء التي سبق أن تحدثت عن تسوية 80 بالمئة من القضايا العالقة بين الطرفين، لدى توقف هذه المفاوضات في عهد رئيس الوزراء السابق ايهود باراك، حين كان الأسد الأب رئيساً للبلاد.

إلى ذلك أضاف شارون أنه يتعين "تفحص دوافع الاعلان السوري الاخير"، في إشارة الى التصريحات التي أدلى بها الرئيس بشار الأسد، في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، في الأول من كانون الأول الجاري، والتي دعا في سياقها الادارة الأمريكية الى بعث الحرارة في مسار المفاوضات السورية ـ الاسرائيلية من النقطة التي انتهت عندها في سنة 2000، والتي يقول الجانب السوري إنه تم عندها الاتفاق على أن تنسحب إسرائيل من هضبة الجولان السورية المحتلة، مقابل سلام شامل وتطبيع كامل للعلاقات بين الطرفين. وأكد شارون، كذلك، أنه يتعين التأكد من أن هذا الإعلان السوري صادق وحقيقي، وغير ناجم عن "رغبة سوريا بتخفيف الضغط الذي تقع تحت وطأته، عقب إقرار الكونغرس الأمريكي قانون محاسبة سوريا، الذي يعني فرض عقوبات إقتصادية عليها." وفي الوقت نفسه كرر شارون شروط إسرائيل لتجديد هذه المفاوضات. وهذه الشروط هي، فضلاً عن البدء بالمفاوضات من نقطة الصفر، أن تطرد سوريا من أراضيها ما أسماه "معسكرات التدريب" التابعة لـ "المنظمات الارهابية"، وأن تكف عن تقديم الدعم الاقتصادي لهذه المنظمات، وأن تطرد "حراس الثورة الايرانيين" من لبنان، وأن تنزع سلاح منظمة "حزب الله" وأن تزود إسرائيل بمعلومات حول أسراها المفقودين. وبموجب ما نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، في 29 كانون الأول، فان شارون نفى أيضا ما نشر عن التوصل الى إتفاق حول 80 بالمئة من القضايا العالقة بين الدولتين، في فترة حكومة سلفه ايهود باراك. وفي موازاة ذلك نشرت صحيفة "معاريف"، في اليوم نفسه، وعلى لسان مسؤولين كبار في مكتب شارون، نفياً للنبأ الذي انفردت بنشره صحيفة "الوطن" السعودية، ومؤداه أن شارون نقل رسالة الى الأسد، تضمنت اقتراحاً بعقد قمة بين الزعيمين، وأن الذي نقل هذه الرسالة هو وزير الخارجية اليوناني، باباندريو. من ناحيته أعلن وزير المالية ورئيس الحكومة الأسبق، بنيامين نتنياهو، أن وضعية سوريا حالياً مختلفة تماماً عن وضعيتها إبان فترة حكومة باراك، ومحادثات "شيبردزتاون". فسوريا الآن استحالت الى قرية نائية، يصارع قادتها من أجل الحفاظ على الحكم، في أعقاب التغييرات الدراماتيكية في المنطقة. في حين أن إسرائيل ازدادت قوة على قوة. من هنا فليست هناك أية مفعولية أو وزن للمطالب السورية، على حد تعبيره. عند هذا الحد تجدر الاشارة الى ان تطرق شارون الى موضوع المفاوضات مع سوريا جاء في اليوم نفسه الذي نشرت فيه صحيفة "هآرتس"، في مقالة بقلم معلقها السياسي "الوف بن"، ان مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، اريييل شارون، يجري ما أسماه "فحصا جديا وحذرا" لاقتراح الرئيس السوري، بشار الأسد، الداعي "الى تجديد مفاوضات السلام مع إسرائيل" ونقل "بن"، عن مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى، أن هذا "الفحص يجري بوسائل استخبارية، وفي محادثات مع شخصيات أجنبية اجتمعت مع الأسد، وبالتشاور مع خبراء في الشؤون السورية". وأضاف ان هدف هذا الفحص هو "تقدير فيما إذا كان إقتراح الأسد جديا، أم أن غايته فقط التهرب من الضغط الأمريكي على سوريا، وعندها سيكون التجاوب معه بمثابة خطأ تاريخي"، على حد تعبيره. وفي رأي المصدر السياسي الاسرائيلي نفسه، فإن "التعامل الحذر" مع سوريا مطلوب، من جانب إسرائيل لسببين، الأول هو موقف الولايات المتحدة التي "أعلنت مؤخراً أن سوريا ستكون المحطة القادمة في مسيرة التغيير الإقليمي، بعد المعالجة الناجحة لنزع سلاح ليبيا. وستتمثل الوسيلة الرئيسية لذلك في قانون محاسبة سوريا، الذي يهدد بسلسلة من العقوبات إزاء الأسد ونظامه". ووفقاً لما يقوله "بن"، فقد أعلن مسؤول أمريكي كبير مؤخراً أن "واشنطن تشكك في دوافع الأسد، لكنها تتوقع من إسرائيل رد فعل على إقتراحاته." أما السبب الثاني فهو متعلق باعتبارات إسرائيلية داخلية، "حيث أن إسرائيل تعرف جيداً مطالب سوريا الاقليمية، وهي الانسحاب من هضبة الجولان. ولن يكون من البساطة تحميل الشعب (الاسرائيلي) الآن أعباء هذه المسألة، إذ أن للجولان مكاناً في قلب هذا الشعب، أكبر من المكان الذي للضفة الغربية"، على حد قول المسؤول الاسرائيلي نفسه. وأعاد "بن" الى الأذهان أن الرئيس الأسد قد صرح، في مقابلة مع صحيفة الأول الجاري، أن "تبادر الولايات المتحدة الى تجديد المفاوضات الاسرائيلية ـ السورية، من النقطة التي توقفت عندها في سنة 2000". وأضاف أن شارون امتنع حتى الآن عن التعقيب على هذا الاقتراح. لكن "في إسرائيل ازداد مؤخراً الاهتمام بفحص المسار السوري على خلفية الجمود المطلق في المحادثات مع الفلسطينيين، وعلى خلفية التقدير بأن رئيس الحكومة الفلسطيني، أحمد قريع، غير راغب ولا يستطيع أن يفعل شيئاً لوقف الإرهاب"!. كما أشار "بن" الى اختفاء الأحاديث الاسرائيلية التي كانت في السابق "تستهزئ بالرئيس بشار الأسد، وتصفه بأنه غير جدي وغير ناضج". كما يشير الى أن "المؤيد البارز لاحياء المسار السوري، في التركيبة الحالية للقيادة الاسرائيلية، هو وزير الخارجية سيلفان شالوم، الذي دعا في خطابه أمام مؤتمر هرتسليا الأخير، الى التوجه نحو المسار السوري في حالة الفشل مع الفلسطينيين". وأضاف أن رئيس هيئة أركان الجيش الاسرائيلي، الجنرال موشيه يعالون ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) الجنرال أهرون زئيفي، يؤيدان موقف شالوم السالف. مقابل هؤلاء فإن وزير "الأمن" شاؤول موفاز، يعتقد بأنه يجب "تكريس كل الجهود الاسرائيلية في الجانب الفلسطيني". "ولكن على خلفية تصريحات شارون، في جلسة الحكومة، عاد "الوف بن"، في تعليق شان له، الى التأكيد على أن رئيس الوزراء الاسرائيلي "لا ينوي الانسحاب من الجولان. وحتى أنه لن يدرس أمر أكهذا، في وقت تعاني فيه سوريا عزلة شبه مطلقة، وتخضع لضغوط أمريكية ثقيلة الوطأة". كذلك أكد هذا المعلق أن وزير الخارجية الاسرائيلي، على الرغم من حملته لإحياء مسار المفاوضات مع سوريا، غير متحمس للانسحاب من الجولان. أما دافعه الرئيسي للموقف السالف فانه يتمثل في إظهار إسرائيل كدولة مناصرة للسلام، وربما عندها "ستتلطف عدة ثمرات دبلوماسية، على شاكلة تجديد علاقاتها الدبلوماسية مع بعض الدول العربية."

تراجع جديد للهجرة إلى إسرائيل العام 2003 وتوقع إرتفاع معدلات الهجرة المعاكسة

لقدس (اف ب)

استمرت الهجرة الى اسرائيل بالتراجع خلال العام 2003 وتدنت بنسبة 13% مقارنة مع العام الماضي بحسب ارقام رسمية نشرت الاسبوع الماضي.

وقال مايكل ياكيليفيتش الناطق باسم الوكالة اليهودية، الهيئة شبه الحكومية المكلفة بتنظيم هجرة يهود الشتات، لوكالة فرانس برس ان نحو 24 الف مهاجر نصفهم من دول الاتحاد السوفياتي سابقا وصلوا الى اسرائيل في العام 2003.

وتعتبر هذه الارقام ادنى باربعة اضعاف من الئة الف مهاجر سنويا التي كان يتطلع اليها رئيس الوزراء الاسرائيلي اريييل شارون خلال السنوات العشر المقبلة. لكن بانخفاض الهجرة اليهودية سيصبح عرب اسرائيل وفلسطينيو الاراضي المحتلة يشكلون الاغلبية في اقل من عشر سنوات وفق التوقعات الديموغرافية.

ويعود انخفاض عدد المهاجرين الى تراجع كبير في عدد القادمين من دول الاتحاد السوفياتي سابقا والارجنتين بينما بقيت نسب القادمين من فرنسا واثيوبيا على حالها وارتفع عدد القادمين من الولايات المتحدة.

وفي عام 2002 هاجر 34831 شخصا الى اسرائيل في مقابل 44 الفا في عام 2001و60 الفا في عام 2000.

وكانت الارقام المسجلة في عام 2002 للمهاجرين الادنى منذ بدء عمليات الهجرة الى اسرائيل من الاتحاد السوفياتي السابق في عام 1990.

وقدم 12500 مهاجر خلال 2003 من دول الاتحاد السوفياتي سابقا في مقابل 18500 خلال 2002. ويعتبر نصفهم تقريبا من غير اليهود، في اعتقاد لحاخامية، لكن ذلك لا يمنعهم من الاستفادة من قانون العودة حيث يمنحون لجنسية الاسرائيلية بصفتهم اقاربي لليهود.

وقدم ثلاثة الاف مهاجر من اثيوبيا خلال 2002 وهو ما يعادل نفس العدد خلال السنة الماضية.

كما قدم 2500 مهاجر من الولايات المتحدة في مقابل 1900 خلال 2002.

ووصل 1200 مهاجر من الارجنتين في مقابل 6000 خلال 2002 ونحو الفين من فرنسا وهو تقريبا نفس عدد المهاجرين من هذا البلد خلال 2002.

وقالت الوكالة اليهودية ان انخفاض عدد المهاجرين اليهود يعود الى عدة اسباب منها:

-نضوب الخزان البشري في دول الاتحاد السوفياتي سابقا. فقد انخفض عدد اليهود القادمين في هذه الدول بنحو 1.45 مليون شخص خلال 1989 الى نحو 400 الف اليوم، بسبب الاعداد الكبيرة للمهاجرين، ولا سيما الى اسرائيل والى بعض الدول الاخرى مثل المانيا، وايضا الى تقدم سن هذه الفئة من السكان

وهاجر الى المانيا خلال السنة الجارية عدد من اليهود او اقاربهم يوازي عدد الذين يتوجهون الى اسرائيل على الرغم من احتجاجات اسرائيل على ما تقدمه برلين من تسهيلات لهم.

-وقالت الوكالة ان هجرة اليهود من الارجنتين الى اسرائيل تراجعت كثيرا بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في هذا البلد.

-وفسر خبراء ووسائل الاعلام في اسرائيل هذا التراجع المتواصل للهجرة بتدهور الوضع الامني في اسرائيل، منذ اندلاع الانتفاضة في ايلول 2000 والركود الاقتصادي.

وليس هناك ارقام رسمية حول الهجرة الاخيرة من اسرائيل الى الخارج لانه يجب الانتظار خمس سنوات حتى يعتبر المهاجرون مقيمين في الخارج.

الا ان الصحف الاسرائيلية تحدثت عن عشرة الى خمسة عشر الف مهاجر سنويا منذ اندلاع الانتفاضة.